



قرار وزاري رقم (ع.ح) لسنة 2026م

إعادة تشكيل لجنة للإعداد لقيام سوق مال السودان للسلع الزراعية

عملاً بالسلطات المخولة لوزير المالية والتخطيط الاقتصادي بموجب المادة (22) من قانون الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 2007م مقروءة مع المادة (17) من قانون تفسير القوانين والنصوص العاملة لسنة 1974م وللوثيقة الدستورية للحكومة الانتقالية لسنة 2019م ولقرار مجلس الوزراء رقم (70) لسنة 2019م، بهذا فقد تقرر تشكيل لجنة استلام تسييرية للإعداد لقيام سوق مال السودان للسلع الزراعية على النحو التالي:

أولاً تشكيل اللجنة:

- | | |
|---------------|--|
| رئيساً | 1. السيد/ وكيل وزارة المالية |
| مراقباً | 2. السيد/ مدير عام سلطة تنظيم أسواق المال |
| عضواً | 3. السيد/ ممثل وزارة التجارة |
| عضواً | 4. السيد/ رئيس اللجنة التسييرية لاتحاد المصارف السوداني |
| عضواً | 5. السيد/ ممثل الغرف الزراعية لاتحاد أصحاب العمل |
| عضواً | 6. السيد/ ممثل سوق محاصيل القضايف (وزارة المالية القضايف) |
| عضواً | 7. السيد/ ممثل سوق محاصيل الأبيض (وزارة مالية شمال كردفان) |
| عضواً | 8. السيد/ مدير عام سوق الخرطوم للأوراق المالية |
| عضواً ومقرراً | 9. السيد/ ممثل بنك السودان - إدارة الأسواق |
| عضواً | 10. السيد/ ممثل بنك الاستثمار المالي |
| عضواً | 11. السيد/ خبير بورصات |
| عضواً | 12. السيد/ وجدي محبوب ميرغني - خبير اقتصادي |
| عضواً | 13. السيد/ ممثل المواصفات والمقاييس |
| عضواً | 14. السيد/ ممثل الأمن الاقتصادي |
| عضواً | 15. السيد/ ممثل قوات الجمارك |

ثانياً المهام والاختصاصات:

1. وضع الخطة التنفيذية لقيام بورصة سوق مال السودان للسلع الزراعية وفق المعايير العالمية المتعارف عليها في أسواق المال.
2. اختيار مقر مناسب للبورصة.
3. وضع تصور للهيكل التنظيمي للبورصة وربطها بالولايات.

4. وضع تصور لائحة التسوية والتفاوض وغيرها من اللوائح والقواعد التي تحكم عمل البورصة وتضمن انسياب العملات الحرة لداخل السودان.

5. وضع المتطلبات الفنية الخاصة بنظام التداول الإلكتروني بالبورصة وفقاً لأفضل الممارسات المتعارف عليها عالمياً.

6. وضع تصور لكيفية ضبط الجودة وفقاً للمعايير والمواصفات المطلوبة للمحاصيل الزراعية بغرض الصادر.

7. دراسة الربط ما بين نشاط أسواق المحاصيل بالولايات وبورصة السودان للمحاصيل الزراعية.

ثالثاً: يجوز للجنة الاستعانة بأي جهة استشارية أو أي استشاري بعد موافقة السيد/ وزير المالية.

رابعاً: تستعين اللجنة بمن تراه مناسباً لإنجاز المهام.

خامساً: تتولى وزارة المالية التكاليف المالية الخاصة بعمل اللجنة.

سادساً: ترفع اللجنة تقريراً عن سير عملها كل أسبوعين للسيد/ وزير المالية.

سابعاً: يجوز للجنة مقابلة أي جهة خارجية أو داخلية أو التفاوض معها أو عمل زيارات لها لأغراض تنفيذ مهامها المذكورة أعلاه.

ثامناً: ينتهي عمل اللجنة بالانتهاء من مهامها المذكورة أعلاه.

صدر تحت توقيعي في اليوم ١٤٠٠٠ من شهر صفر لعام ١٤٤٨ هـ الموافق ٢٠٠٠٠٠ من يوليو لسنة ٢٠٢٦ م
وبالله التوفيق

د. جبريل إبراهيم محمد

وزير المالية

